محمد أبو زهرة

الإمام الصادق

حياته وعصره - آراؤه وفقهه

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد ربي على ما أنعمت ، ولك الفضل والمن على ما هديت ، ولك وحدك الشكر على ما وفقت ، إن التوفيق منك ، والهداية ترجع إليك ، والصلاة والسلام على رسولك محمد النبي الأمي الذى بعث رحمة للعالمين ، وآتيته النبوة والكتاب والحكمة ، وبه زكيت المؤمنين ، وباتباعه هديت المتقين ، وعلى آله وعترته الأطهار ، وعلى صحابته الأبرار ، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعـــد ، فإننا قد اعتزمنا بعون الله وتوفيقه أن نكتب فى الإمام جعفر الصادق ، وقد كتبنا عن سبعة من الأئمة الكرام ، وما أخرنا الكتابة عنه لأنه دون أحدهم ، بل إن له فضل السبق على أكثرهم ، وله على الأكابر منهم فضل خاص . فقد كان أبو حنيفة يروى عنه ، ويراه أعلم الناس باختلاف الناس ، وأوسع الفقهاء إحاطة ، وكان الإمام مالك يختلف إليه دارساً راوياً ، ومن كان له فضل الأستاذية على أبى حنيفة ومالك، فحسبه ذلك فضلا، ولا يمكن أن يؤخر عن نقص ، ولا يقدم غيره عليه عن فضل ، وهو فوق هذا حفيد على زين العابدين الذى كان سيد أهل المدينة فى عصره فضلا وشرفاً وديناً وعلماً ، وقد تتلمذ له ابن شهاب الزهرى وكثيرون من التابعين ، وهو ابن محمد الباقر الذى بقر العلم ووصل إلى لبابه ، فهو ممن جمع الله تعالى له الشرف الذاتى ، والشرف الإضافى بكريم النسب ، والقرابة الهاشمية ، والعترة المحمدية .

ولكنا تأخرنا فى الكتابة عنه تهيباً لمقامه ، ولأن طائفة من الناس قد غالوا فى تقديره ، ومنهم من انحرفوا ،فادعوا له الألوهية ، وكثيرون ادعوا أنه فى مرتبة

قريبة من مرتبة النبوة ، والعلماء الذين عاصروه والذين جاءوا من بعدهم ، وصفوه بأنه فى الذروة فى العلماء ، واعترفوا له بالإمامة فى فقه الدين ، ولم يتجاوزوا مرتبة العالم الإمام ، والمجتهد المتبع الذى يؤخذ عنه ، وأخذ عنه الأئمة الأعلام ، وأضاف بذلك إلى شرف النسب وطهارة العرق فضل العلم والإمامة فيه ، فاجتمع له الفضلان .

ونحن ممن يرون أنه إمام فى الفقه متبع ، وندرسه على ذلك الأساس ، ندرسه على أنه إمام صاحب منهاج ، قد أخذ عن الذين سبقوه من الصحابة والتابعين ، وخصوصاً أهل بيته الكرام ، فأخذ عن أبيه ، كما أخذ عن جده على زين العابدين ، ولا نمس الناحية التقديسية التى أخذ بها حاملو مذهبه ، ندرسه على أنه تَلَقَّى وألقى ، وتَفَقَّه وفَقَّه ، ورَوَى ورُوِى عنه ، وأنه أخذ من عصره ، وأعطى عصره ، ككل عالم عبقرى يأخذ من جيله ، ويعطى جيله ، كما يعطى الأجيال من بعده ، وأنه نتيجة لجيله ، ومقدمة لجيل بعده ، وأن له فضل الاجتهاد ، وفضل البحث والتحرى ، ولعلنا فى ذلك لا نبخسه قدراً قد أعطاه إياه الذين رفعوه عن مرتبة المجتهد إلى مرتبة من أوتى علماً تلقاه بالوصية ، لا بالاجتهاد .

ذلك أنه إذا دُرِس كما يدرس كل مجتهد اتخذ له منهاجاً فقهياً قويماً فإنه سيرفع إلى أعلى مراتب العلم الذى يؤخذ بالإرادة وبذل المجهود ، وما يؤخذ بالإرادة يكون ثمرة القوى الإنسانية الطائعة التى بنى عليها الثواب ، وبقدرها يكون الفضل والتقدير ، وأما ما يكون عطية تعطى ، وهبة توهب ، فإنه يكون الفضل لمن أعطى ، ولا مجهود يحمد عليه من أعطِ ، ولذلك كان بعض الصوفية يضرع إلى الله أن يهبه الاستقامة بدل الكرامة ، لأن الاستقامة فيها شرف الطاعة ، والكرامة تطالب صاحبها بشكر النعمة ، ومن ذا الذى يستطيع الشكر على نعمة الكرامة ، ولقد كان محمد ﷺ يبالغ فى العبادة ، فلما قيل له من بعض الصحابة ، قد غفر الله

لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر » ، قال الرسول الكريم : « أفلا أكون عبداً شكوراً » .

على أساس أن الإمام جعفراً مجتهد ندرسه بعون الله وتوفيقه ، وسندرس مع ذلك ما قيل حوله ليكون البيان كاملا .

وإنا نضرع إليه سبحانه أن يلهمنا الصواب والسداد فيما نكتب وأن ييسر لنا من أمرنا عسراً ، فإنه لولا توفيقه ومعونته سبحانه ، وإمداده ما استطعنا أمراً ، وإنه سبحانه الموفق والهادى إلى سواء السبيل ؟

محمد أبو زهره

تمهيد

١ — روى أن الإمام جعفر الصادق رضى الله عنه وعن آبائه الكرام . قال : « إياكم والخصومة فى الدين ، فإنها تحدث الشك ، وتورث النفاق » ورويت هذه الكلمة مسندة إلى أبيه الإمام محمد الباقر ، ويظهر أن هذه الكلمة التى هى عبقة نبوية ـ حكمة سرت فى آل البيت وترددت على ألسنتهم إماماً بعد إمام .

وهى كلمة حق فى ذاتها ، ذلك أن الخصومة تحدث تشكيكا فى الحقائق ، وحيث كان التشكيك كان الاضطراب النفسى ، وإذا كان الاضطراب النفسى كان النفاق ، إذ أن المنافق لا يؤمن بشىء وهو فى اضطراب دائم وبلبال مستمر ، وعقله غير مستقر ، ولذا يقول النبى ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين قطيعين لا تدرى إلى أيهما تذهب .

وفوق ذلك فإن الجدل فى الدين يؤرث حب الغلب ، وحيث كان حب الغلب تضيع الحقائق وتذهب ، ولذا كان الإمام مالك ينهى عن الجدل فى الدين ، حتى لا يكون الغلب لأقوى الألسنة ، وكان يقول : كلما جاء رجل أجدل من رجل نقض بما جاء محمد ﷺ .

إن طلب الحق يجب أن يكون لذات الحق ، فلا يستقيم الفكر إلا إذا أخلص القلب ، ولا يخلص القلب إلا إذا اتجهت النفس بكليتها نحو طلب الحقيقة من غير أن يعوقها عائق من تعلق بفكرة سابقة ، أو تشبث برأى سابق ، فإن ذلك يكون كالأوتاد يقيد بها الفكر فلا ينطلق ، ويكون غمة تمنع العقل من أن يرى ويبصر ، ويوازن ويقايس .

ولذلك يضيع الحق دائماً وسط ما تثيره الخصومات من لجاجة ، وما يجتهد به كل خصم من أن يدحض حجة صاحبه ، غير ملتفت لما يكون فى قوله أو فى ادعائه من صواب .

وإن الخصومة حول الحقائق وخصوصاً الدينية هى آفة الأمم فى قديمها وحديثها . لقد كان المسلمون فى أمن وإيمان فى عهد الشيخين أبى بكر وعمر ، حتى إذا كانت الخصومات فى عهد ذى النورين عثمان بن عفان ، انبعث باعث الشك ، وانبعث مع الشك الهوى ، فكان الشح المطاع والهوى المتبع ، ثم كان ما كان من تحول الخلافة النبوية بعد إمام الهدى وسيف الله المسلول على بن أبى طالب كرم الله وجهه إلى مُلك عضوض ، فإلى ملك غشوم ؛ ثم إلى أسماء فخمة ضخمة تتسمى بها نفوس خانعة لمن لا يألون المسلمين إلا خبالا ، وهى مع ذلك مستبدة عاتية على المسلمين تسومهم الخسف ، وتذيقهم الحتف ، فكان الضعف المستخذى ، والنفاق المردى ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وإن كلمة ذلك الإمام الهاشمى العلوى الفاطمى كلمة مصورة تمام التصوير لتلك الحقائق ، وكأنها نور يشق حجب الغيب ، ويصور ما وقع ، ويهدى إلى التى هى أقوم .

٢ — ويجب أن نفرق بين الخصومة فى الدين ، واختلاف الفقهاء حول استنباط الأحكام التى ليس فيها نص قطعى الدلالة والثبوت ، فإن ذلك الاختلاف ليس خصومة فى الدين ولا ملاحاة ، إنما هو طلب للحق فى إخلاص إلا من ران على قلبه التعصب المذهبى ، وذلك لم يكن فى عصر الاستنباط الفقهى فى عهد كبار المجتهدين ولا الطبقة التالية لهم .

والاختلاف الفقهى فى الاستنباط دليل على الحيوية الفكرية ، ولذا لا يصح أن نعتبر اختلاف الصحابة والتابعين فى استنباط الأحكام التى تعتمد على الرأى خصومة فى الدين ، ولكنه اختلاف منهج فكرى فى تفسير النصوص وتخريجها ولذلك كانوا يقولون فى آرائهم : إن كانت حقاً فمن إلهام الله وتوفيقه ، وإن كانت باطلا فمنهم ومن الشيطان .

ولقد استحسن المخلصون لدينهم أن يكون بين الصحابة ذلك الاختلاف

حول ما يستنبط بالرأى ، ولذا قال عمر بن عبد العزيز : « ما يسرنى باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ حمر النعم ، ولو كان رأياً واحداً لكان الناس فى ضيق » .

ولقد اختلف بعد الصحابة والتابعين الإمام زيد بن على ، والإمام الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، والأئمة أبو حنيفة ومالك والأوزاعى والليث بن سعد ، ثم من بعدهم الشافعى ، فقد اختلف مع أصحاب مالك وأصحاب أبى حنيفة ، ولم يكن ذلك خصومة فى دين ، ولا اختلافاً فى يقين ، بل كان من ظواهر الإيمان الصادق ، والإدراك الحقيق لمعانى الإسلام ، ولم تتباين وجهات النظر فيما هو من أصول الدين ، بل كان التباين فى فروعه التى تختلف فيها الأنظار لعدم وجود نص قاطع فيها ، كما تختلف الأنظار فى تفسير القوانين الآن إذا لم يكن نص القانون قاطعاً ، أو لم يكن هناك نص ، واعتمد المطبق على المقايسة والتخريج ، وتطبيق قواعد العدالة ، وتحقيق المصلحة ودفع الفساد مما يفرض أنها غاية كل قانون ، ومقصد كل نظام .

وإنه لا خلاص الفقهاء فى اختلافهم كانوا يقولون : « رأينا صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب » .

وبهذا يتبين أن الخصومة فى الدين ليست هى مجرد الاختلاف فى فروعه التى لا يوجد فيها نص قاطع ، إذ أن الاختلاف ينبعث من الفكر الحر ، والنفس المخلصة الطالبة للحق ، وإن اختلفت وجهات النظر ، والخصومة تنبعث من التعصب ، والتعصب نظرة جانبية ، والنظرة الجانبية التى يستغرقها جانب واحد تعمى عن إدراك الجوانب الأخرى .

وإن الخصومة افتراق ، لأن كل فريق يكون فى جانب يتعصب له ، ويشتد فى نصرته ، فهى ضيق فى الأفق الفكرى ، ونظر يتحيز ، ولا يحيط ولا يميز . والاختلاف غير ذلك ، إذ الاختلاف فيما تختلف فيه الأنظار يوسع الآفاق

الفكرية ، ويوسع ميدان النظر ، وتتولد عنه مسائل لم تكن فى تفكير أحد قبل إبداء أوجه النظر ، فالاختلاف المخلص ينمى العلم ، والخصومة تضيقه ، والفرق بين الأمرين عظيم .

ولذلك كان الإمام جعفر الصادق حريصاً على معرفة اختلاف الفقهاء فى عصره ، كما روى عنه الإمام أبو حنيفة ، وكان الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : « أعلم الناس هو أعلمهم باختلاف الناس » .

٣ — وقبل أن نترك القول فى قضية الخصومة والفرق بينها وبين الاختلاف يجب أن نقرر حقيقتين :

إحداهما — أنه إذا كانت خصومة فى الدين ينبغى أن تنتهى بانتهاء عصر المتخاصمين ما دام الدين واحداً ، والعقيدة واحدة ، وتجمعهم جامعة واحدة ، ولا يصح أن تنتقل إلى الذين جاءوا من بعدهم ، فلا يصح أن تورث الخصومة ، وحسب الدين اختصموا فى الحق أن يكونوا هم موضع الابتلاء ، فلا تنتقل إلى الأخلاف — الإحن التى أوجدتها الخصومة ، فإن ذلك عصبية دينية فى الإسلام ، وإذا كان محمد بن عبد الله قد نهى عن العصبية النسبية ، وقال من دعا إلى عصبية فليس منا — فإنه من الواجب ألا تورث العصبية الدينية ، بل إنها أولى بالمنع ، إذ أن العصبية النسبية قال فيها الذين بردوها إنها قرابة النسب والدم ، ولا نجد مبرراً ولو كان على سبيل الباطل للعصبية الدينية ، إنها الافتراق الذى لا مبرر له من دين ، أو عرف أو أمر تواضع عليه الناس ولو باطلا .

ولكن الذى نراه الآن مع الأسى والألم أن الخصومة تنتقل إلى الأخلاف افتراقاً فى الدين ، وصار المسلمون طوائف ، كل طائفة اعتزلت الأخرى ، ومنهم من يسر آراءه ولا يعلنها ، ولا سبيل لمحو هذه الخصومة الموروثة إلا إذا قصرناها على الأسلاف ، وأصبحنا لا نفكر إلا فيما يصلح الأخلاف ، ونقول فى قوة « تلك أمة قد خلت ، لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، ونجتمع بعد طول الافتراق .

الحقيقة الثانية — أن هذه الخصومة الدينية التى خلفت تلك الأحقاد الموروثة ـ قد خلفت معها خيراً ، أو على الأقل بعض الخير ، فإنه ما من شر إلا صاحبه بعض الخير ، فإن الله تعالى لم يخلق شيئاً فى الوجود للخير فقط ولا للشر فقط ، ولا يوجد خير محض ، ولا شر محض .

وذلك أن الخصومة بعد مضى عهد المتخاصمين قد خلفت آراء جاء الأخلاف ووزنوها فى هدأة البحث العلمى ، فدرسوا أقوال المتخاصمين ، وأبقى التاريخ فى سجله المطوى ما يصلح للبقاء ، وذهب فى عواصف الأزمنة ما لا يصلح ، وإن بقى مطوياً فى بعض الصدور .

وعلى هذا تكون من آثار الخصومة بقية صالحة للدرس والنظر والفحص ، واستخلاص ما ينفع منها وما يفيد .

وإنا لنجد ذلك صادقاً بالنسبة للشيعة الذين يحملون آراء للإمام جعفر الصادق وسنجتهد بعون الله تعالى فى تحقيق نسبتها إليه ، وسنسير فيما يهدينا إليه التحقيق ، والتمحيص العلمى .

وإن ما عند الشيعة مما تتحقق فيه النسبة للإمام الصادق وما لم تتحقق نسبته فيه ـ ثروة علمية قد يحظى بها الأخلاف من غير أن ينالهم شىء من حدة الخصومة فى الدين . وما تحدثه تلك الخصومة وتؤرثه فى النفوس ، وهكذا التاريخ كالنهر الهائج المائج يشتد فى سيره ، فتتلاطم أمواجه ، ولكن ذلك التلاطم الذى يصطفق بالآذى لا يلبث حتى ينتهى إلى جداول يجرى فيها الماء نميراً عذباً ، ينبت الزرع ، ويسقى الضرع ، ويجىء إلى البلد الطيب فيخرج نباته بإذن ربه .

٤ — وإننا وجدنا بعد أن ذهبت الخصومة التى صحبت فتناً كانت تموج كموج البحر ، وقد ظهرت كقطع من الليل المظلم ـ أن الفرق التى حملت هذه الخصومات حملت مع الافتراق علماً ، فيه بيان وجهات النظر المختلفة ، فى كل فرقة من الفرق ميراث لعلم غزير يجب أن يدرس ، ويمكن أن تستخلص منه حقائق تفيد

الإسلام ، وقد تتخذ سلاحاً للدفاع عنه ، كتلك الفلسفة التى تركها المعتزلة فى تنزيه الله تعالى .

وإن فى الآراء الفقهية التى وصلت إليها بعض الفرق الإسلامية كالزيدية والإمامية ما يصح الأخذ به ، ويكون علاجاً لبعض أدوائنا الاجتماعية ، وهو فى ذاته لا يخالف كتاباً ولا سنة ، بل هو استنباط حسن على ضوئهما ، وقد أخذت قوانين مصر بالفعل من آراء الإمامية - وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث طلقة واحدة ، نعم صرحت المذكرة التفسيرية أنها أخذته من ابن تيمية ، ولكن ابن تيمية صرح بأنه أخذها من أقوال الأئمة من آل البيت ، وأخذ قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإجازة الوصية لوارث ، وهو رأى عند الإمامية ، وإن كان المأثور عن الإمام جعفر الصادق خلافه .

وهكذا أخذنا من تلك التركة المثرية ، فكان حقاً علينا أن نقرر أننا ورثنا تركة الخصومة من غير أن تفرق بيننا الخصومة ، ونستطيع أن ندرس ونوازن ، ونختار من تلك الحديقة الغناء أجمل ما فيها من زهور ، وأنضج ما فيها من ثمار ، وأصلحها لغذاء عقولنا ونفوسنا ، وأقواها فى بناء مجتمعنا على أسس تشتق من الماضى قوتها ، وتلائم الحاضر ، ولا تنافى الصالح منه .

٥ — ولكن قد يحول بيننا وبين الدراسة بعض أمور نفسية سببها أن الآراء تحملها فرق كانت تتناحر فى الماضى ، ويرمى بعضها بعضاً بالكفر ، ويتبادلون السباب ، فمن هذه الفرق من يجد أن سب الشيخين أبى بكر وعمر ، وعثمان ذى النورين أمر يتعبد به ، ولا شك أن الدارس المخلص الذى يعرف مقام وزراء النبى منه ومقامهم فى الإسلام ، يجد فى نفسه حرجا عند الدراسة ، وذلك فوق ما يثار حوله ممن لم يبلغوا شأوه ولم يعرفوا غايته .

ونقول فى ذلك إن الأمر يتقاضى من العلماء الذين يحملون علم هذه الفرق ، وينادون بها ، أن يتقدموا بها الملأ من العلماء على أنها مذهب إسلامى كسائر

المذاهب الإسلامية فى الأمصار ، وأن ما فيه ليس كله مقدساً ، بل فيه الآراء التى لا تعتمد على الكتاب والسنة النبوية الشريفة ، وأنها قابلة للخطأ والصواب ، مهما يكن قائلوها ، وأنه لا معصوم ، وأن كل مجتهد يخطىء ويصيب إلا صاحب الروضة الشريفة ، فإن الله تعالى لا يقره على خطأ قط إذا أخطأ .

والإخلاص يتقاضى من هؤلاء العلية من العلماء أن يعلنوا أن الآراء الشاذة كسب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما لم يكن لها موضع فى دراستهم ، وأنها آراء لبعض المنحرفين من السابقين ، يبوءون بإثمها وإثم من اتبعهم فيها إلى يوم القيامة .

إن على أولئك الأفاضل من العلماء واجباً جليلا إذ هم الذين يستطيعون أن يزيلوا أكثر النفرة التى سكنت فى قلوب أهل السنة من أقدم العصور إلى الآن ، وإنى أجد من علمائهم من يحاول جاهداً إزالة هذه النفرة الفكرية وإن أجدى طريق لإزالتها هو بيان أنهم لا يعتقدون بصحة تلك الآراء التى يستوحش منها المؤمنون فى كل بقاع الأرض ، فأى مؤمن صادق الإيمان يعلم أن فرقة من الفرق تدين بلعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذى لم يَفْرِ فَرْيَة فى الإسلام أحد ، ثم بعد ذلك يقبل على دراسة مذهبها إلا إذا أوتى قدرة فكرية خاصة ، وأى مؤمن يثق بآراء هذه الطائفة إذا كان يعلم أنها تدين بهذا اللعن ، إن إزالة هذه الأدران واجب على ودينى على أولئك العلماء المخلصين من هذه الطوائف وإن عليهم أن يعلنوا هذه الإزالة ، وليس ما ذكرنا إلا مثلا ضربناه وإنا لنرى بحمد الله ذلك واضحاً فى كتابات كثيرين من إخواننا الإمامية الآن .

٦ — إن اعتبار الفقه الذى تتوارثه الطوائف مذهباً يؤدى بنا إلى ما هو أعظم شأناً من الدراسة وهو السير فى توحيد الأمة الإسلامية ، وسد الثغرات التى ينفذ الأعداء بيننا من طريقها ، إذ يعملون على توسيع الهوة ليضعفوا شوكة الإسلام ، وليجعلوا من المسلمين قوماً بوراً ، وليكون بأسهم بينهم شديداً . إننا إذا علمنا أن ما نختلف فيه الآن هو اختلاف مذاهب لا افتراق فيه ، صار الخلاف

بين الجعفرية وغيرهم كالاختلاف بين الحنفية والشافعية ، ويفرض كل صاحب مذهب أن رأيه صواب يحتمل الخطأ ورأى غيره خطأ يحتمل الصواب ، وبذلك تتسع الصدور لقبول الآراء المخالفة ، ويتسع أفق التفكير الفقهى ، وتندمج النفوس ، وتزول النفرة ، ويحل محلها أنس الوحدة الجامعة ، ويتحقق قوله تعالى « وإن هذه أمتكم أمة واحدة » .

وإنه إن حلت المذهبية محل الطائفية أصبح لكل إنسان أن يعتنق من الآراء الفكرية ما يشاء ، فيكون للجعفرى أن يختار من الحنفى ، وللشافعى أن يختار من الجعفرى ، ذلك أن المذهبية لا عيب من التنقل الفكرى فيها ، أما الطائفية فإننا رأيناها تورث مع الدم ، فيكون ابن الشيعى شيعياً ، وابن الزيدى زيدياً ، وهكذا . . . .

وإنه من الحق أن نقول إن المذهب الزيدى قد سار معتنقوه فى ذلك إلى مدى بعيد ، ذلك بأنهم قبسوا من مذاهب الأمصار ، والتقوا منذ القدم بالمذاهب الأربعة المعتبرة ، واعتبروا صحاح السنة عند الجمهور صحاحاً معتبرة عندهم ، وبذلك زالت الوحشة بينهم وبين الجمهور ، والتقوا على مائدة كريمة هى سنة رسول الله ﷺ وإكرام السالفين من آل البيت الذين جاهدوا فى الله حق جهاده ، استشهد منهم من استشهد ، ونجا منهم من نجا .

دراسة الإمام جعفر الصادق :

٧ — بهذه الروح المذهبية الخالية من الطائفية ندرس الإمام الصادق رضى الله عنه وعن آبائه الكرام ، وإننا بلا ريب إذ ندرسه ندرس المذهب الذى يحمل اسمه ، ولكن لا نستطيع أن نقول إن كل ما ينسب إلى الإمام جعفر الصادق من آراء فى هذا المذهب صحيح النسبة إليه ، فقد نسب الكلينى إليه أنه قال إن القرآن قد دخله النقص ، وهذه النسبة كاذبة بلا ريب ، وقد ردها الثقات من الإمامية ، وصححوا النقل عن الإمام جعفر رضى الله عنه .

وعلى رأس هؤلاء جمع كبير من علماء هذا المذهب ، ومنهم الشريف المرتضى وتلميذه الطوسى .

وقد نقل فى المذهب عنه أنه أجاز الوصية لوارث ، وروى فى المذهب أيضاً أنه منع الوصية لوارث ، لأن فيها تغييراً لفرائض الله تعالى فى كتابه الكريم ، إذ أن القرآن قد نص على أن ميراث البنت المنفردة النصف ؛ فإذا أجيزت الوصية فقد أعطتها الثلث والنصف ، وفى ذلك تغيير لوصيه الله سبحانه وتعالى التى أعطتها النصف فقط .

وقد روى فى المذهب الإمامى أنه أجاز المتعة ، وهى العقد على امرأة معلومة ثلاثة أشهر أو نحوها فى نظير مهر ، وينقص من المهر نظير المدة التى تتخلفها ، فقد نسب إليه رضى الله عنه أنه قال ذلك ، ولكن روى الزيدية فى كتبهم عنه رضوان الله تعالى عليه خلاف ذلك ، وأنه قال عن أمثال هذه العلاقة إنها الزنى ، وفى الحقيقة هى من المخادنة التى نهى الله تعالى عنها فى كثير من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى : « محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان » ، ومثل قوله تعالى : « محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان » .

٨ — وهكذا تتخالف النقول عن الإمام جعفر رضى الله عنه ، وإن تمييز النقول الصحيحة من غيرها ، أمر يحتاج إلى جهد كبير ، وبعد بذل ذلك الجهد لا يمكن الوصول إلى الحقيقة بصفة قاطعة ، وإننا فى هذا نقارب ولا نسدد ، ونرجح غالب الظن ، إذ لا نصل إلى اليقين ، وإنا فى سبيل تحقيق الظن الراجح نقسم المنقول فى كتب الإمامية عن الإمام جعفر الصادق إلى أربعة أقسام :

أولها — ما اتفقت فيه الرواية عن الإمام الصادق مع روايات كتب السنة المعروفة عند الجمهور ، وإن هذا القسم ثابت النسبة من غير معارضة ، لأنه قد تضافر عليه العلماء ، فلا مجال للتظنن فيه .

وثانيها — ما ثبت قطعاً أنه مخالف لكتاب الله تعالى ، والتواتر ، ويؤدى

الأخذ به إلى الطعن فى الدين ، وهـذا بلا ريب مردود كالروايات عن القرآن التى رواها الكلينى ، وإنا نقطع بأنه مكذوب على حفيد رسول الله ﷺ وعترته الطاهرة .

والقسم الثالث — روايات جاءت فى كتب الشيعة متخالفة ، وبعض هذه الروايات متفق مع الجمهور ، وبعضها مختلف عن الجمهور ، وإننا فى هـذا نختار الرواية الموافقة للجمهور على الرواية المخالفة ، كالرواية عنه فى إجازة الوصية لوارث ، ونقيضها ، فإنه فى إحداهما لا يتفق مع الجمهور ، وفى الثانية يتفق مع الجمهور بمنع الوصية .

وإننا إذ نختار الرواية الموافقة للجمهور لنا مسوغ من حياة الإمام جعفر الصادق ، ذلك أن الإمام العظيم لم يكن منقطعاً عن عصره ، فقد كان متصلا بالفقهاء الذين عاصروه ، قد كان متصلا بالإمام مالك ، وأخذ عنه مالك ، وكان متصلا بأبى حنيفة وقد أخذ هذا عنه ، وإن كتاب الآثار لأبى يوسف ، وكتاب الآثار لمحمد ، وكلاهما مسند لأبى حنيفة رضى الله عنه ، فيهما الروايات الكثيرة عن الإمام الصادق ، ولم تذكر فيهما ولا فى غيرهما من رواة السنة هذه الرواية ، وإنه من المنطق والمعقول أن نعتبر ما يتفق مع الجمهور دون ما يخالفه ، والروايتان فى كتب الإمامية .

وإنا نعتبر مثل ذلك ما روى عنه أنه يبيح المتعة ، فإننا قد وجدنا فى كتب الزيدية عن أئمة آل البيت عامة ، وعن الإمام جعفر الصادق خاصة ما يثبت أنه يراها من الزنا كما أشرنا .

القسم الرابع — هو ما انحدت فيه الرواية عن الإمام جعفر فى كتب الإمامية ، وليس فيه ما يخالف الكتاب والسنة ، فإننا نقبله ولا نرده ، وكذلك ما اختلفت فيه الرواية ، وليس فى إحدى الروايتين ما يتفق مع الجمهور ولا يعارضه فإنا أيضاً نقبله ولا نرد ، لأنه ليس عندنا رواية أو حجة أو دليل ينقض صدق الأخرى .

وذلك لأننا لا نرد بالشك ، ولكن نرد باليقين أو الظن الغالب ، وليس فى القضية يقين ولا ظن غالب ، فلا يسعنا إلا القبول .

٩ — وإنا فى هذه الدراسة نقارب ولا نباعد ، فلا نحاول أن نفرض فكرة على الذين يحملون علم الإمام جعفر الصادق ، بل إننا نأخذ ما عندهم ، وندرسه ، فاحصين دارسين مقدار النسبة ، وإنا واجدون بعون الله تعالى رأى الإمام جعفر يلوح كما يلوح النجم الثاقب إذا ربطنا بين حياته الخاصة بالمدينة وصلته بالعلماء فى البقاع الإسلامية وأخذهم عنه ومذاكراته لهم .

إن المذهب الإمامى الاثنا عشرى الذى يحمل علم الإمام جعفر الصادق وينادي به ليس قولا واحداً ، ولو كان قولا واحداً لكان الكاتب فى الإمام فى ضيق . ولكنه أقوال مختلفة مبنية على روايات عن الإمام أبى عبد الله الصادق ويستطيع الدارس أن يميز من هذه الروايات ما يصلح لأن ينسب إلى ذلك الإمام الجليل وما لا يصلح ، فإذا وجدنا رواية تقول إنه زعم أن فى القرآن نقصاً ، وأخرى تكفر قائل هذا القول ، فإن الحق يلوح فى الثانية ، والباطل يطمس الأولى ، ويلقى ظلالا كثيفة توهن رواية راويها ، بل تخرجه من الإسلام .

وإن المسائل التى يختلف فيها الفقه الإمامى نجد من بينها حتما ما يتفق مع رأى الجمهور ، وما لا نجد فيه ما يوافق الجمهور ، وليس فيه معارضة لكتاب أو سنة نجد له وجهة معقولة يقبلها الدارس الفاحص ، كقولهم بجواز إنهاء الوقف وتقسيمه بين المستحقين إذا طلبه بعضهم ، ولو كان الوقف مرتب الطبقات ، وقد ذكرنا فى بعض بحوثنا أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى أنهى الوقف الأهلى يتلاقى مع ذلك الرأى الذى نص عليه فى فقه الإمامية .

وإن الأقوال التى نرى أنها تخالف إجماع جماهير المسلمين ليست كثيرة ، ولهذا نقرر أن الفقه الإثنا عشرى ليس بعيداً كل البعد عن فقه أئمة الأنصار .

وإنا كما قررنا من قبل ندرسه على أنه مذهب ، لا على أنه طريقة فرقة

من الفرق ، ونضرع إلى الله تعالى أن يوفق معتنقيه ، فيدرسوه على ذلك الأساس ، بحيث يكون اختياراً لهم ، ولا يدرسوه على أنه وراثة ، وقد وضحنا هذا من قبل ، وفى عدة مناسبات .

١٠ — وإننا لكى ندرس فقه الإمام جعفر الصادق دراسة علمية قائمة على أسس سليمة لا بد من دراسة منهاجه ، وهى أصول فقهه ، وإن ذلك الإمام الجليل لم يكن فى عصره الاتجاه إلى وضع قواعد الاستنباط وتدوينها ، ولكن كان الاتجاه إلى الإفتاء فى المسائل الواقعة ، ثم اتسع فصار الاتجاه إلى الأمور المتوقعة ، كما نرى فى الفقه التقديرى الذى سار فيه أولا إبراهيم النخعى ، ثم حماد بن أبى سليمان ، ثم وسع فيه أبو حنيفة معاصر الإمام جعفر الصادق والذى روى عنه .

ولقد كان فى هذا العصر لكل إمام منهاج يلاحظه عند إفتائه ، ولكنه لم يدونه ، لأن التدوين لم يكن قد نما نمواً يجعلنا نصف العصر بأنه كان عصر تدوين .

ولكن الإمامية يذكرون أن الإمامين محمدا الباقر ، وابنه جعفرا الصادق قد اتجها إلى وضع علم الأصول ، وتقرير قواعده ، وتحرير مناهجه ، وذكروا أنهما قد سبقا الشافعى إلى ذلك ، وليس عندنا ما ينقض ذلك القول ، ولكننا نميل إلى أن الذى أثر عن الإمامين الجليلين كان إملاء أو مذاكرة لتلاميذهما ، وليس تدويناً مبوباً مرتباً ، كرسالة الشافعى التى أثرت عنه ، فإنها كتاب مبوب مرتب يأخذ بعضه بحجز بعض .

وإن المذهب الاثنا عشرى له أصول مكتوبة ، ونجد أنها تتقارب من أصول الجماعة ، وتسير على منهاج المتكلمين فى جملتها ، ولكنها تفترق عن أصول الجمهور بأنها تنفى القياس ، وبأن كلامهم فى السنة على أساس أنه تقبل الرواية عن آل البيت ، وأشياعهم ولا تقبل رواية الجمهور إذا عارضتها رواية عند الاثنا عشرية ، ولو كانت رواية

ضعيفة ، وسنمحص ذلك ونوضحه عند الكلام فى أصول الإمام جعفر الصادق رضى الله عنه ، وعن آبائه الكرام .

١١ — وإننا لا نستطيع أن نتكلم فى أبى عبد الله جعفر الصادق من غير أن نتعرض لأمرين :

أولهما — كلامه فى العقائد ، فإن الكلام فى العقائد قد كثر فى العصر الأموى وصدر العصر العباسى ، فغيلان الدمشقى كان يتكلم فى القدر وحرية الإرادة الإنسانية ، والجهم بن صفوان كان يتكلم فى الجبر ونفى الصفات عن الذات العلية ، وما جاء منها فى القرآن من وصف الله تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة ـ أسماء له سبحانه وتعالى ، فهى أسماء الله الحسنى ، وليست صفات قائمة غير الذات .

وسرى بين الناس الكلام فى أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ، فامتنع ناس عن الخوض فيه ، وخاض فيه الجعد بن درهم والجهم بن صفوان .

وكل هذا كان فى العصر الأموى ، وفى عصر الإمام جعفر رضى الله عنه ، وكانت هذه المثارات الفكرية التى تتيه فيها العقول ويضل بها الذين لم يؤتوا إيماناً قوياً لا تعبث به الرياح ، ويثبت لها المؤمنون ولو كانت ريحا عاصفا يثير الشك ويذهب باليقين عند الضعفاء ، وكان ذلك بعمل الذين يريدون أن يضل المسلمون ، ويريدون أن يثور الاختلاف بينهم ، وأن ينقسموا شيعاً وأحزاباً ، « وكل حزب بما لديهم فرحون » وبذلك بذروا بذور الاختلاف ، وعملوا على توسيع الهوة بتدبيرات خفية كانوا يدبرونها ، وكان قائد هذه الحملة الخفية المشكوك ـ يوحنا الدمشقى الذى كان يعمل فى بيت بنى مروان ، وأبوه كان كاتباً لمعاوية بن أبى سفيان .

لقد انقسم العلماء فى عصر الإمام الجليل إلى قسمين :

أحدهما — فريق علم أمر هذه الآراء ولم يتكلم فيها كالإمام مالك رضى الله عنه ، والإمام الليث ، وسفيان الثورى ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم من أئمة الفقه

والحديث ، لأنهم رأوا أمراً لم يخض فيه السلف الصالح ، ولأنه لا جدوى فيه ، ولأنه يلقى ببذور الشك فى نفوس ضعاف الإيمان .

وقسم خاض ثم كف ، أو استمر ، ومن هؤلاء أبو حنيفة رضى الله عنه ، ولعل إقامته فى العراق وتردده على البصرة موطن النحل المختلفة كانت سبباً فى خوضه فى علم الكلام ، وتكون له رأى هو رأى السلف الصالح ، أو بعبارة أدق هو الذى يتفق مع ما أثر من أقوال عن السلف الصالح ، وإن لم يخوضوا فى ذلك خوضاً ، بل هى أقوال فى التنزيه قالوها من غير إثارة لجدل ، أو شقاق .

ومن أى الفريقين من العلماء الإمام أبو عبد الله ، أنهج ما كان ينهجه علماء المدينة الذين عاصروه ، كالإمام مالك وغيره ممن سبقوه ، وقد كانت إقامته بالمدينة الفاضلة ، أم كان له رأى فى هذا دارسه تلاميذه ، كأبى حنيفة الذى عاصره وذاكره ؟

إن الإمامية والمعتزلة يقولون إن له رأياً فى هذا يتلاقى فى أكثره مع المعتزلة ، بل إن المعتزلة يذكرون أن العترة النبوية يتلاقون معهم فى الرأى ، ولا شك أن ذلك الكلام يحتاج إلى دراسة ، وإنا نميل إلى أن ذلك الإمام الجليل كانت له آراء فى هذه المسائل ، لأن الله قد ابتلاه بأن كان ممن ينتمون إلى الشيعة فى العراق وفارس من يخوضون فى هذا ، ويسألون الإمام فيه أحياناً ، فكان لا بد أن يجيب مرشداً هادياً إلى الطريق الأمثل ، والسبيل الأقوم ، وكان لا بد أن ندرس آراءه ، كما رواها عنه الاثنا عشرية ، وسنسلك فيها ما نسلكه فى فقهه من أن الآراء التى لا تكون متفقة مع الكتاب والسنة الصحيحة نردها وننكر نسبتها إليه إذا لم يمكن التوفيق بينها وبين مصادر الشريعة ، ومعنى ردها أننا نحكم بأنها ليست صحيحة النسبة إليه رضى الله عنه ، وعن آبائه الكرام .

١٢ — « وثانى الأمرين ما يتعلق بالسياسة ، وإن المشهور عن آل البيت أنهم بعد مقتل الإمام الشهيد أبى الشهداء الحسين بن علىّ رضى الله عنهما — قد اعتزلوا

السياسة ، فلم يعرف عن الإمام علي زين العابدين الذى قام على البيت الحسينى بعد مقتل أبيه الشهيد ـ أنه خاض فى السياسة سلباً أو إيجاباً ، بل انصرف إلى العلم بكل ما يملك من حول وقوة ، وانصرف إلى فعل الخير ، يكفكف دموع الضعفاء ، ويواسى الفقراء بكل ما وسعه جهده المالى حتى صار العَلَمَ بين المسلمين جميعاً ، يحلونه ويحبونه ، ولقد كان ينفس عليه أبناء الخلفاء مكانته بين الناس ، ويحقد عليه هشام فى الطواف ، وقد انزاحت الجموع أمامه لتخلى له الطريق فى الطواف ، ولم يفعل ذلك لهشام أخى الخليفة ، ومن له العهد بها ، فيقول مستنكراً : من هذا ، فيجيبه الفرزدق فى قصيدة طويلة قائلا فيها :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته ... والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقى النقى الطاهر العلم

وما قولك من هذا بضائره ... العرب تعرف من أنكرت والعجم

هذا منهاج كبير البيت الحسينى ، فهل سلك أولاده من بعده ملسلكه ؟ .

لقد جرت السياسة الإمام زيدا إلى الخروج فخرج واستشهد ، وقتل قتلة فاجرة ، كما قتل جده الحسين ، فهل جرّت السياسة الإمام محمدا الباقر ، وابنه أبا عبد الله جعفراً ؟ لقد اختبر الله تعالى الإمامين الجليلين اختباراً شديداً ، ذلك أنه فى عصرهما ظهرت نحل شديدة الانحراف والابتعاد عن الدين ، ونسبوا نحلتهم إلى الإمامين الجليلين ، نسبوها أولا إلى الإمام محمد الباقر ، ثم نسبوها ثانياً إلى ابنه أبى عبد الله ، وقد ترامى إليهما ما كان ينسب إليهما من قول ، فكان لا بد من أن يردا هذه الأقوال ، وينفياها ، ويرحضا أنفسهما منها كما يرحض الثوب الطاهر أدران الغبار الذى يثار حوله .

ولهذا كان لهما كلام فى السياسة ، فلقد ترامى إليهما سب أبى بكر وعمر ، وأن هذه نحلة آل البيت فنفيا ذلك عن آل البيت ، كما نفى علىّ زين العابدين ذلك عن آل البيت .